الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج154/01(09/20)/37- خ(0260)

كلمة

# معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين في الخارج

المملكة المغربية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (154)

**(عبر تقنية الفيديو كونفرنس)**

الأربعاء: 9 سبتمبر/ أيلول 2020

كلمة السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
أمام الدورة 154 العادية لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري
القاهرة 9 شتنبر 2020 عبر تقنية التواصل السمعي البصري عن بُعد

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام،

يسعدني أن أتقدم بخالص التهنئة لمعالي السيد رياض المالكي على تولي دولة فلسطين الشقيقة رئاسة الدورة 154 لمجلسنا هذا، راجيا أن تشهد فترة رئاستها مزيدا من الإنجازات في مسيرة العمل العربي المشترك، كما لا يفوتني أن أنوه بالجهود المشكورة التي بذلتها سلطنة عمان الشقيقة خلال رئاستها الحكيمة للدورة السابقة، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة أخي السيد بدر بن حمد البوسعيدي على ثقة جلالة السلطان هيثم بن طارق بتعيينه وزيرا للخارجية، والشكر والتقدير موصول أيضا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفي مقدمتهم السيد الأمين العام. وأود من هذا المنبر أيضا أن أعرب عن تضامن المملكة المغربية مع جمهورية السودان الشقيقة جراء الفيضانات الأخيرة التي شهدتها البلاد.

نظرا للظروف الاستثنائية غير المسبوقة التي تفرضها علينا جائحة Covid-19 والتي أملت علينا عقد هذه الدورة العادية عبر تقنية التواصل السمعي البصري عن بُعد، قد جعلني أكثر حرصا على نهج الإيجاز والدقة في هذه الكلمة.

لذا، فإنني سأركز مداخلتي على أربع نقاط:

سأبدأ بتوجيه أحر التعازي للجمهورية اللبنانية إثر الانفجار الذي وقع بمرفأ بيروت، راجيا الرحمة للشهداء والشفاء العاجل للمصابين، مؤكدا أن تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتسيير جسر جوي للمساعدات الإنسانية، فضلا عن إقامة مستشفى عسكري ميداني، أجرى حتى الآن أكثر من 25 ألف تدخل علاجي وطبي، جاءت لتجتبد، مرة أخرى،

أوجه التضامن الفعلي للمملكة المغربية مع الأشقاء في لبنان، وهو واجب يضطلع به المغرب بموازع المسؤولية في التخفيف من الأعباء في وقت الشدة.
تتمنى للبنان الشقيق استرجاع عافيته في أقرب الأوقات في ظل وحدته وسيادته الوطنية واستقراره السياسي.

الموضوع الثاني هو **القضية الفلسطينية:**

- كثيرا ما نضطر إلى استعمال عبارة "**مرور هذه القضية العادلة بظروف صعبة**"، وهي حقيقة وواقع يفرض نفسه طالما لم يوجد حل عادل ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ويسمح بإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن واستقرار.

- تشبث المغرب، الذي يرأس عاهله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس، **بثوابت هذا الحل العادل قائم ومستمر وغير مشروط ولا يوازيه إلا الاجتهاد الدؤوب في البحث عن المناهج والسبل الدبلوماسية والسياسية والقانونية والعملية الكفيل ببلوغ تلك التسوية**، أو على الأقل تهيئة الظروف اللازمة لإنجازها واستدامتها بما يحقق الأمن والسلم في الشرق الأوسط ويتيح فرص الاندماج العائد بالنفع على جميع دول المنطقة.
- **إن هذه الظروف الدقيقة يجب أن تساءلنا للدفع نحو أخذ المبادرة والخروج من خانة الانتظارية وردود الفعل، مع إعادة التفكير في بعض الأساليب المتبعة، والانفتاح على كل الفاعلين الأساسيين في هذا الملف.**

النقطة الثالثة مرتبطة **بالوضع في ليبيا:**

- يحتضن المغرب حاليا بمدينة بوزنيقة حوارا ليبيا واعدا يديره الليبيون أنفسهم، انطلاقا من مرجعية الاتفاق السياسي الليبي الذي تم توقيعه بين الأطراف الليبية منذ حوالي خمس سنوات بمدينة الصخيرات التي لا تبعد إلا ببضع كلومترات عن مدينة بوزنيقة.
- فهذا التقارب في المكان الجغرافي لتلاقي الفرقاء الليبيين ما هو إلا امتداد لمسؤولية المملكة المغربية تجاه الأشقاء الليبيين لكي يختاروا ما يرونه مناسبا من القواعد ومن المبادرات لتدارك الوقت الضائع والانخراط في مفاوضات سياسية شاملة تنهي مظاهر الصراع وتضع حدا للمرحلة الانتقالية، وتؤسس لاستقرار سياسي دائم.

- ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد أن مفتاح الحل في الأزمة الليبية يقوم على:

**أولا: توجيه الجهود العربية إلى دعم الحل السياسي للأزمة الليبية على حساب الخيار العسكري،**
**ثانيا: تحقيق الحل بمساهمة ليبية محضة، بعيدا عن التدخلات الأجنبية،**
**ثالثا: المساهمة في توفير إطار محايد لحوار ليبي- ليبي، يضمن تماسك اللحمة الوطنية والوحدة الترابية والسيادة الوطنية لليبيا على جميع أراضيها.**

في الأخير، لا أريد أن أختتم كلمتي دون بسط رؤية المغرب للتحديات الماثلة أمام منطقتنا العربية:

- هناك نزوح نحو اختزال تلك التحديات في كل ما هو خارجي، محيط بإقليمنا أو حتى من خارج هذا المحيط، غير أن هذا غير صحيح كليا.
- لكن ماذا عما يجري داخل فضائنا المشترك من ضعف في الاندماج ومحدودية في المبادلات التجارية وندرة في المشاريع الاستثمارية المشتركة، وتراجع في الاستثمارات البينية، دون الحديث عن الصعوبات التي حالت دون وضع خطة عملية مشتركة باعتمادات مالية محددة لمواجهة الآثار الوخيمة لأزمة كورونا على أمننا واقتصادياتنا ومنظومتنا الصحية وجوانب عدة من حياتنا الاجتماعية.
- فإذا كانت لدينا تحديات أخرى داخل بلداننا، كل حسب أولوياته وتوجهاته الوطنية. فلا سبيل أمامنا سوى الانكباب على مجموع هذه التحديات والإكراهات بنظرة شمولية، تعطي لكل جانب حقه وتقوم على مبدأ التشارك والتضامن المتأصل في ثقافتنا والمتاح بفضل ما تزخر به منطقتنا من خيرات وكفاءات.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**



Sent with VentaFax software - www.ventafax.com